

هل يشترط ذكره في العقد ؟ عقد الزواج لا يتوقف وجوده ولا صحته شرعا على ذكره المهر فيه بالاتفاق ، لانه ليس ركنا من أركانه ولا ذكره شرطا لصحته بل يثبت المهر دينا في ذمة الزوج بمجرد العقد الصحيح النافذ فهو حكم من أحکامه وأثر من اثاره ، والدليل على صحته مع عدم تسمية المهر قوله تعالى : لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ۝ وَمَأْتُعُوهُنَّ عَلَى الْمُؤْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُفْتَرِ قَدْرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ ۝ حَقًا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ( البقرة 236 ) ، فهذه الاية تدل على نفي الجناح عن المطلقين قبل الدخول وقبل فرض المهر ، والطلاق لا يكون الا بعد قيام الزوجية الصحيحة ، ولو كانت تسمية المهر شرطا لصحة الزواج لما صر العقد وبالتالي لم يكن طلاق مباح . مهرا ثم مات عنها قبل الدخول ، ولا فيما سمعته من رسول الله ولكن أجهد رأيي فإن كان صوابا فمن الله وإن كان خطأ فمني ومن